تحرك عاجل

سجينٌ يُضرب عن الطعام، احتجاجًا على احتجازه

تتسارع الحالة الصحية لسجين الرأي الإيراني علي شريعتي في التدهور، حيث كان قد بدأ إضرابًا عن الطعام منذ 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، للمطالبة بإطلاق سراحه. فيذكر أنه يقضي مدة حكمٍ بسجنه لخمسة أعوامٍ كان قد صدر بحقه، بعد محاكمة اتسمت بالجور، بسبب ممارسة أنشطته السلمية، الذي تضمن مشاركته في احتجاجٍ سلمي، للتنديد باستخدام الأحماض الكيميائية للاعتداء على النساء.

كان قد بدأ سجين الرأي وناشط المجتمع المدني **علي شريعتي**، الذي يبلغ من العمر 30 عامًا، إضرابًا عن الطعام منذ 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، حينما أُلقي القبض عليه، وأُقتيد إلى سجن إفين بطهران لبدء تنفيذ حكمٍ بسجنه لخمسة أعوامٍ. كما قد توقف عن شرب المياه في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. فبعد تدهور حالته الصحية تدهورًا سريعًا، بدأ يعاني صعوبات في التنفس، وتسارعًا في ضربات القلب، ونوبات انخفاض شديد في ضغط الدم، وارتفاعًا في كثافة الدم، وألمًا بكِليته، وتلعثمًا في كلامه. كما فقد وعيه عدة مرات؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن مكتب المدعي العام لا يزال مستمرًا في رفضه للإفراج عنه، وأخبر أسرته بـ"أنهم لا يكترثون لأمره، إذا ما مات."

ويُذكر أنه قد أُلقي القبض على علي شريعتي في 18 فبراير/شباط 2015، ولمدة خمسة أشهرٍ لاحقًا، كان مُحتجزًا داخل الحبس الانفرادي بقسم 209 بسجن إفين، حيثما خضع للاستجوابات بصورة مكثفة ومُنع أثناءها من الحصول على محام. ثم التقى محاميه للمرة الأولى في المحاكمة، التي اقتصرت على جلستين وجيزتين، عُقدت إحداهما في 20 يونيو/حزيران 2015 وأُخرى في 31 أغسطس/آب 2015. وفي سبتمبر/أيلول 2015، أصدر الفرع 15 للـ"محكمة الثورية بطهران" حكمًا بسجنه لمدة 12 عامًا وتسعة أشهرٍ، حيث أُدين بعدة تهمٍ، تتضمن "التجمع والتواطؤ ضد الأمن الوطني" و"نشر دعاية معادية للنظام" و"إهانة المرشد الأعلى" و"إهانة رئيس الجمهورية." وتعود التُهم المُوجهة إليه لمجرد ممارسته أنشطة سلمية، تضمنت المشاركة في مظاهرة سلمية خارج البرلمان في عام 2014 للتنديد بسلسلة من وقائع استخدام الأحماض الكيميائية للاعتداء على النساء وقعت بمدينة أصفهان، وسط إيران؛ وحضور تجمعات سلمية نُظمت أمام سجن إفين؛ تضامنًا مع سجناء سياسيين؛ وتوزيع عبوات على المارة في شوارع طهران، تحتوي على قطعة من الشوكولاتة، وورقة خضراء تحوي مناشدة للإفراج عن زعيمي المعارضة مهدي كروبي ومير حسين موسوي، وزوجة الأخير زهراء رهنورد؛ ونشر معلومات عن قمع الاحتجاجات السلمية، وغير ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان عبر حسابيه على فيسبوك وتيليجرام؛ والتراسل مع هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي الناطقة بالفارسية ونشطاء حقوق الإنسان بالخارج. ونُقل إلى القسم 8 بسجن إفين، في 10 يوليو/تموز 2015، وظل مُحتجزًا به حتى مايو/أيار

2016، حينما حصل على إجازة. وفي يونيو/حزيران 2016، أُعلم بأن الفرع 54 من محكمة الاستئناف بطهران قد برأت ساحته من جميع التُهم عدا "التجمع والتواطؤ ضد الأمن الوطني،" وبالتالي خفضت مدة العقوبة إلى خمسة أعوامٍ بدلاً من 12 عامًا.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو الفارسية أو العربية أو الفرنسية أو الإسبانية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإيرانية إلى أن تُفرج عن علي شريعتي فورًا وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي، مُحتجزٌ لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- دعوة السلطات إلى أن تضمن عرضه على أخصائي صحي مؤهل، يوفر له الرعاية الصحية، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، بما تتضمنه من مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة الواعية؛
- دعوة السلطات إلى أن تضمن حمايته من المعاقبة بسبب إضرابه عن الطعام.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى الجهات التالية:

<u>رئيس السلطة القضائية</u>
صاحب السعادة آية الله صادق لاريجاني

<u>المدعي العام بطهران</u>
عباس جعفري دولت آبادي

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

<u>رئيس جمهورية إيران الإسلامية</u>
السيد حسن روحاني

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. وفي حال عدم وجود أي سفارة إيرانية ببلادكم، يُرجى إرسال الرسالة عبر البريد إلى بعثة جمهورية إيران الإسلامية الدائمة لدى الأمم المتحدة على عنوان: The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United

Nations, 622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017, USA ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

سجينٌ يُضرب عن الطعام احتجاجًا على احتجازه

معلومات إضافية

أُلقي القبض على علي شريعتي، في يونيو/حزيران 2014، أثناء عيدٍ ديني في منتصف شهر شعبان (للاحتفال بذكرى مولد آخر أئمة الشيعية الاثني عشَريَّة)، لتوزيعه على المارة بشوارع طهران، عبوات تحتوي على قطعة من الشوكولاته، وورقة خضراء تحوي مناشدة للإفراج عن زعيمي المعارضة مهدي كروبي ومير حسين موسوي وزوجة الأخير زهراء رهنورد، حيث وُضع الثلاثة رهن الإقامة الجبرية، منذ عام 2011، دون توجيه أي تهمةٍ لهم. وهكذا، أُحتجز علي شريعتي بسجن أفين لمدة أسبوع. وبعد الإفراج عنه، تعرض له مرارًا وتكرارًا مسؤولو وزارة الاستخبارات بالمضايقة والتخويف، واستُدعي لإجراء تحقيقات معه عبر الهاتف، مما يُمثل أمرًا غير قانوني. وحينما تلقى تخويفًا آخر عبر الهاتف من قِبل مسؤولٍ بوزارة الاستخبارات في ديسمبر/كانون الأول 2014، أبدى احتجاجه، قائلاً إنه لن يحضر المزيد من الاستجوابات، ما لم يتلق استدعاءً رسميًا مكتوبًا. وهكذا، فقد توقفت المكالمات لمدة شهريّن، إلى أن داهم ثمانية من مسؤولي وزارة الاستخبارات منزل والدته في فبراير/شباط 2016، وقاموا بتفتيشه لما يقرب من أربع ساعات، وصادروا أجهزته الإلكترونية، ثم ألقوا القبض عليه. وقال له المسؤولون، بسخرية: "لقد طلبت استدعاء مكتوبًا، ها هو!"

وقبل محاكمة علي شريعتي في يونيو/حزيران 2015، أخبر القاضي الذي يرأس الفرع 15 للـ"محكمة الثورية بطهران" أسرته بأنه لا يمكن للمحامي الذي قام بتوكيله العمل في القضية دون إبداء أسباب لذلك. ومن ثم، قامت الأسرة بتوكيل محامٍ ثانٍ لتمثيله، ولكن القاضي أخبره، على نحوٍ مماثل، بأنه لا يمكنه تولي القضية. وبعد تكبدِهم المشقة إقبالاً وإدبارًا، سمح القاضي أخيرًا لمحامٍ ثالثٍ، وكلته أسرته، بتولي القضية. كما قد سبق أن أُلقي القبض على علي شريعتي في فبراير/شباط 2011، وأُحتجز لمدة شهرٍ داخل الحبس الانفرادي بالقسم 209 بسجن إفين. وبعد ذلك، أصدر الفرع 29 للـ"محكمة الثورية بطهران" حكمًا بسجنه لمدة عاميّن وجلده 26 جلدةٍ، بسبب ممارسته لأنشطة سلمية تتعلق باحتجاجات التي نشبت عقب الانتخابات الرئاسية في عام 2009. ثم خُفف الحكم في الاستئناف لاحقًا إلى سجنه لمدة عامٍ واحدٍ. وتعلم منظمة العفو الدولية أنه قضى سبعة أشهرٍ ونصف شهر من مدة العقوبة، قبل العفو عنه في النصف الأول من عام 2012.

وهكذا، فإن المواد 19 و21 و22 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،" الذي تشكل إيران فيه دولة طرف، تحمي الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. فتنص المادة 19 على: "لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها

ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء بصورة منطوقة أو مكتوبة أو مطبوعة، في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها." كما تنص المادة 21 على الاعتراف "بالحق في التجمع السلمي." ووفقًا للمادة 22، "لكل فرد الحق في تكوين الجمعيات مع آخرين."

وعلاوةٌ على ذلك، تمنح المادة 14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،" أي مُتهمٍ بارتكاب جريمة جنائية، ضمانات دنيا للمحاكمة العادلة، من بينها الحق في الاتصال بمحامٍ يختاره بنفسه، خلال مراحل سير الإجراءات الجنائية، بما في ذلك مرحلة التحقيق.
وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لكل شخصٍ وقع ضحيةً لانتهاكات حقوق الإنسان، والتي تشمل انتهاكات الحق في المحاكمة العادلة، حقٌ واجب الإنفاذ في الانتصاف. ويجوز أن يشمل الانتصاف، في حالات الاحتجاز الغير قانوني، الإفراج عن الشخص وحصوله على تعويضٍ.

الاسم: علي شريعتي
النوع: ذكر
التحرك العاجل: UA 257/16 رقم الوثيقة: MDE 13/5135/2016 إيران بتاريخ: 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016